

تقرير حول الإجراءات المتخذة بشأن

مطالبة التجار بإلغاء الرسوم التي تفرض على القطاع الخاص

دون سند قانوني

مقدمة

في إطار الجهود المشتركة لممثلي الحكومة والقطاع الخاص لتجاوز آثار الارتفاعات السعرية التي أثقلت كاهل المواطنين، وبخاصة في المواد الغذائية والأساسية، طالب ممثلي الإخوة التجار الحكومة بمساعدتهم في إزالة كافة الرسوم غير القانونية التي تستوفيها منهم بعض الجهات الحكومية في السلطتين المركزية والمحلية، وبخاصة في الموائى ومداخل المدن المختلفة تحت مسوغات غير مقبولة وغير مبررة، وقد وجهت الحكومة الإخوة الوزراء والمسؤولين المعنيين ببحث مسألة هذه الرسوم ووضع المعالجات الكفيلة بإزالتها من جهة، ومتابعة الإخوة التجار للالتزام من جانبهم بإشهار أسعار المواد التموينية والأساسية والتقيد بها ضماناً لاستقرار الأسعار ومنع الارتفاعات غير المبررة فيها للتخفيف من معاناة المواطنين بسبب ما حدث من ارتفاعات سعرية في الأسواق العالمية.

أهم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة

تمثلت أهم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة منذ أواخر عام ٢٠٠٦ بشأن مراجعة الرسوم أو المتحصلات غير القانونية التي تستوفيها بعض الأجهزة الحكومية في السلطتين المركزية والمحلية تنفيذاً لما تضمنه البند ١٢/أ من قرار مجلس الوزراء رقم (٣٩٢) لعام ٢٠٠٦ بمجموعة الإجراءات التالية:

١- صدور قرار الأخ نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية رقم (٢٦٩) لعام ٢٠٠٦ بشأن تشكيل لجنة وزارية تتكون من ممثلين عن كل من وزارات الداخلية والصناعة والتجارة والزراعة والري والمالية ومصحة الجمارك ومصحة الضرائب للقيام بمراجعة وحصر الرسوم أو المتحصلات غير القانونية التي تحصل على قطاع الأعمال نتيجة نشاطهم الإنتاجي والتجاري، وقد قامت هذه اللجنة بتنفيذ مهمتها وفقاً للتشريعات النافذة وخلصت إلى إعداد بيان بالرسوم القانونية وغير القانونية المفروضة من قبل الجهات الحكومية ووفقاً للكشف المقدم لها من الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية بخصوص الرسوم التي لا تستند إلى نصوص قانونية، باعتبارها مخالفة لأحكام المادة (١٣) من الدستور التي تتلخص في أن إنشاء الضرائب

العامّة أو الرسوم وجبايتها وأوجه صرفها وتعديلها والإعفاء منها لا يكون إلا بقانون. وقد قدمت اللجنة تقريرها للأخ نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية في حينه وتم رفعه لمجلس الوزراء واتخذ المجلس بشأنه قراراً قضى بالزام الوزارات والجهات الحكومية التي تقوم بتحصيل رسوم غير قانونية (وزارة الزراعة والري، وهيئات تطوير تهامة، والمواصفات والمقاييس والمؤسسة العامة للموانئ، ومصلحتي الجمارك والضرائب) بوقف تحصيل تلك الرسوم وإلغاء أية مسوغات استندت عليها في تحصيلها مادامت غير قانونية، أو تكييفها بشكل قانوني يبرر مشروعية وصحة مسألة الاستمرار في تحصيلها.

٢- وجهت الحكومة وزارة الصناعة والتجارة إلى ضرورة الإسراع بدراسة وحصر كافة الرسوم والمتحصلات الأخرى على الواردات، وتقرير مدى الحاجة لبقائها أو إلزائها أو تعديلها، ومعالجة كل ذلك بشكل موضوعي ومنطقي بما يحقق الغاية من استمرار فرض ما سينتقرر بقاءه من تلك الرسوم، وبشكل يتسق مع جهود انضمام اليمن القائمة لمجلس التعاون الخليجي ولمنظمة التجارة الدولية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وما سيترتب على ذلك من إجراءات تستدعي عدم وجود أية عراقيل ضريبية أو إدارية أو فنية أمام تدفق الواردات إلى اليمن ومن وإلى تلك التجمعات الإقليمية والدولية، وفي هذا الإطار قام مكتب التنسيق مع منظمة التجارة الدولية باستقدام خبير دولي ساعد في إجراء دراسة وحصر شامل لكافة الرسوم والمتحصلات الجمركية والضريبية وغيرها من رسوم الخدمات والرسوم القانونية، وقام المكتب وبالتعاون مع كافة الأجهزة الرسمية الممثلة في اللجنة الوطنية المختصة بالتنسيق لانضمام اليمن إلى منظمة التجارة الدولية وبخاصة وزارة الزراعة والري ووزارة النقل والمؤسسة اليمنية العامة للموانئ والهيئة العامة للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة ومصلحتي الضرائب والجمارك، ببحث السبل الكفيلة بتعديل تلك الرسوم والمتحصلات وموائمتها مع النظم الدولية التي تحكم هذه الجوانب وفقاً لما تقره منظمة التجارة الدولية WTO وما زال العمل جارياً لتنفيذ المعالجات المقترحة لذلك في إطار خطة وبرامج التنسيق القائمة مع تلك التجمعات وبالأخص منها منظمة التجارة الدولية.

٣- وفي سبيل التخفيف عن كاهل المواطنين لم تقف جهود الدولة فقط عند مستوى الاستجابة لطلبات الإخوة التجار بإزالة الرسوم غير القانونية بل لقد حاولت تخطي ذلك إلى التفكير في إزالة حتى بعض الرسوم القانونية التي لا يشكل بقاءها رافداً كبيراً أو مهماً لموارد الدولة أو الخزينة العامة، والتي

ستؤدي إزالتها في نفس الوقت إلى تأكيد تعاون وجدية الدولة وحفز الإخوة التجاري في محاولة لتفعيل وتأكيد المسؤولية المشتركة في مواجهة الارتفاعات السعرية، وفي هذا الصدد كانت الحكومة ممثلة في الوزارات والجهات المسؤولة قد بدأت ببحث إمكانية السير في تلك الإجراءات لولا ما حدث من انخفاضات سعرية عالمية مؤخراً، والتي أدت من جانب إلى تخفيض أسعار الواردات من الأغذية ومختلف السلع الأخرى، وقلصت من جانب آخر واردات الدولة والخزينة العامة من عائدات النفط مما أدى لتوقفت هذه الجهود.

٤- نفذت وزارة الصناعة والتجارة عدداً من الأنشطة والجهود والفعاليات الهادفة لبحث ووضع الآليات المناسبة لإزالة الرسوم غير القانونية بالترتيب مع ممثلي القطاع الخاص وبالذات مع الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية ورؤساء الغرف التجارية في أغلب المحافظات وقامت بمناقشة هذه المسألة معهم بشكل مباشر من جانب، ومن جانب آخر سعت لبحث ذلك ضمن أنشطتها الخاصة بدراسة ومعالجة أسباب وأثار الارتفاعات السعرية في إطار تنفيذها لأولويات الحكومة التي أعطت هذا الجانب اهتماماً خاصاً ترجمة لتوجيهات فخامة الأخ الرئيس حفظه الله واستيعاباً لمضامين برنامج فخامته الانتخابي، حيث نظمت الوزارة العديد من الندوات التي دعي إليها وشارك فيها ممثلوا القطاع الخاص بفعالية في الجوانب المتصلة بهذه القضايا (الارتفاعات السعرية، الرقابة التموينية ودور السلطة المحلية، المسؤولية المشتركة تجاه الارتفاعات السعرية، تحول الشركات المغلقة إلى شركات مساهمة) وشاركت القيادات العليا للحكومة في متابعة ودعم هذه التوجهات، حيث تم افتتاح الندوتين الأوليين منها من قبل الأخوين رئيس مجلس الوزراء ونائبه للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي رئيس مجلس الغذاء إضافة إلى تنظيم العديد من اللقاءات مع القيادات من التجار وممثليهم في الغرف التجارية واتحادها العام، وقام دولة الأخ رئيس مجلس الوزراء بزيارة الوزارة مرتين خلال العام المنصرم تركزتا حول هذا الجانب تحديداً، حيث افتتح في زيارته الأولى ندوة الرقابة التموينية وتفعيل دور السلطة المحلية، في حين كانت زيارته الثانية مخصصة للقاء رجال الأعمال والتجار وقياداتهم وممثليهم في الغرف التجارية واتحادها العام إلى جانب المسؤولين في الجهات ذات العلاقة، ومثلت الزيارتين مناسبات إضافية للاستماع إليهم مجدداً فيما يخص دورهم في تأمين السلع الغذائية والأساسية واستقرار أسعارها، ومطالبهم لتحقيق هذه الغاية، وفي الزيارتين أكد دولته اهتمام الحكومة بهذه المسألة وبضرورة استيعاب جميع المطالب المستندة لمبررات

منطقية التي أثارها الإخوة التجار سواءً حول الرسوم غير القانونية، أو غيرها من الصعوبات التي تواجههم. وأفضت تلك الفعاليات إلى جملة من التوصيات واللقاءات اللاحقة للأخ وزير الصناعة والتجارة والمسئولين في الوزارة وفي الجهات ذات العلاقة مع ممثلي القطاع الخاص لمواصلة المشاورات حول الحلول الناجعة للصعوبات التي تواجههم ولآلية ضبط الأسعار واستقرارها وإزالة الرسوم غير القانونية.

النتائج التي تم التوصل إليها:

أفضت جميع الإجراءات والجهود التي قامت بها الحكومة لمعالجة مشكلة الرسوم غير القانونية والمطالب الأخرى للتجار المتصلة بهذا الجانب إلى تحقيق جملة من النتائج أهمها:

- ١- توجيه مجلس الوزراء للجهات المعنية التي ثبت جبايتها لرسوم غير قانونية بالكف عن ذلك ووقف عملية استيفاء تلك الرسوم.
- ٢- عقد سلسلة من الاجتماعات مع ممثلي التجار تم خلالها إطلاعهم على نتائج البحث في طلباتهم والتوصل معهم بكل شفافية ووضوح إلى قناعات راسخة حول الآتي:
 - أ. قانونية ومبررات استيفاء كثير من الرسوم التي كانوا يعتقدون بعدم قانونيتها أو بعدم ضرورتها من خلال التوضيح والمقارنة لهم بما يتم استيفائه في أغلب دول العالم والتي تتجاوز أحيانا بعدة مرات أضعاف ما تتقاضاه الأجهزة الحكومية اليمينية المعنية وبالأخص منها هيئة المواصفات والمقاييس وضبط الجودة مقابل الخدمات المبذولة.
 - ب. الرسوم التي لا تتقاضاها الأجهزة الحكومية المعنية وبالأخص منها الهيئة في حين ورد ذكرها في مذكرة المطالب التي رفعها الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية للأخ وزير النقل رئيس اللجنة المنبثقة عن مجلس الغذاء لهذا الأمر.
- ٣- إصدار تعميمات ملزمة للإخوة محافظي المحافظات من قبل كل من وزير الإدارة المحلية ووزير الصناعة والتجارة بضرورة اتخاذ إجراءات رادعة لمنع عشوائية وازدواجية عملية تحصيل الرسوم بين المحافظات.
- ٤- أما بالنسبة لأهم الترتيبات والمقترحات التي يجري العمل حالياً على متابعة تنفيذها ما يلي:
 - أ. إلزام الأجهزة المعنية (الزراعة وهيئة المواصفات) بفحص ومطابقة العينات المأخوذة من السلع الغذائية الواردة في المنافذ بتشكيل فريق

- مشترك للقيام بتنفيذ تلك المهام في ذات الوقت، بحيث يتم في النهاية التوقيع على تقرير واحد.
- ب. إزام الجهات المعنية بتحمل نفقات أعضاء فرقها النزول الميداني لتنفيذ إجراءات الفحص